في الجزء الثالث من "الذاكرة السياسية"

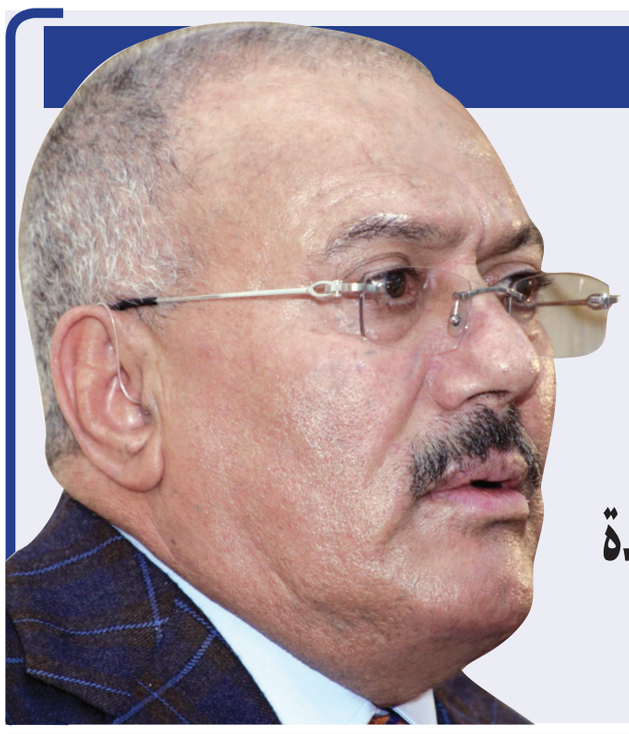

الزعيم: صرفنا الأموال العامة على البنية التحتية ولم نضعها في جيوبنا

أبناء المحافظات الجنوبية كانوا مقهورين من ممارسات الحزب قبل تحقيق الوحدة

■ لا يمكن تطبيق ولاية الفقيه في اليمن بعد ثورة سبتمبر

■ «الإخوان» خطباء ومحاضرون وليس لديهم الخبرة أو القدرة على إدارة البلاد

■ الاغتيالات التي تمت بعد الوحدة نفذها عملاء استخبارات خارجية

البنك الدولي: الوقت غير مناسب للحكومة اليمنية لرفع الدعم عن المشتقات النفطية

أعضاء المؤتمر والتحالف يطالبون وزراءهم برفض الجرعة الجديدة

طالب أعضاء وأنصار المؤتمر الشعبي العام وأحزاب التحالف الوطني وزراء المؤتمر والتحالف في حكومة الوفاق الوطني برفض القبول بأية زيادة في اسعار المشتقات النفطية، أو أية سياسات تهدف إلى المزيد من التجويع الجماعي لأبناء الشعب..

وحذروا من مشاركة الإصلاح في جرائم قتل جماعية ضد أبناء الشعب.. والدفاع بشجاعة عن موقف المؤتمر وحلفائه الرافض لمثل هذه السياسات القاتلة..

وناشد أعضاء المؤتمر والتحالف وأنصارهم قيادة المؤتمر وأحزاب التحالف الوطني إلى اعلان موقف واضح يرفض هذه الجرعة التي لا تراعي فيها حكومة الوفاق برئاسة باسندوة أية معايير إنسانية أو مصلحة وطنية بقدر ما تعكس الروح البربرية والنزعة الانتقامية ضد أبناء الشعب الذي اصبح اكثر

البقية ص4

من قلب الذاكرة الحية

علي عبدالله صالح الزعيم التاريخي محقق الوحدة والحرية والديمقراطية والتعددية الحزبية، ومخرج النفط والغاز ومحقق المنجزات الانمائية العملاقة وفي مقدمتها إعادة بناء سد مأرب والمشاريع الاقتصادية والاستراتيجية وبناء الهياكل الأساسية، وأنه رقم يفوق كل المعادلات وسيظل رقماً في الحاضر والمستقبل..

الميثاق

لسان حال المؤتمر الشعبي العام

الاثنين - العدد (1667)
15 / شعبان / 1434هـ - الموافق: 24 / 6 / 2013م

أسبوعية - سياسية | 20 صفحة | السنة الثلاثون | 50 ريالاً

الشيخ حسين حازب:

هذا ما قلته في مداخلتي عن تقرير فريق القضية الجنوبية

أحمد صالح المنيعي لـ«الميثاق»:

الفاشلون على مستوى الكهرباء لا يعول عليهم في بقية الخدمات

الشيخ ناصر شريف لـ«الميثاق»:

التحفظ على تقرير القضية الجنوبية طبيعي والجميع يصر على الاتفاق

حسين منصور لـ«الميثاق»:

تقرير فريق القضية الجنوبية حمل مغالطات جسيمة

شدد على تفعيل العمل التنظيمي

رئيس المؤتمر يلتقي قيادات ورؤساء الدوائر بالأمانة العامة

◇ صورة من الارشيف

إلتقى الزعيم علي عبدالله صالح رئيس المؤتمر الشعبي العام بمكتبه في مقر اللجنة الدائمة السبت عددا من قيادات ورؤساء دوائر المؤتمر الشعبي العام، وفي الاجتماع حث رئيس المؤتمر الجميع على أهمية تنشيط العمل التنظيمي الهادف إلى تفعيل وتطوير الأداء للمؤتمر الشعبي العام على مستوى الأمانة العامة وفروع المؤتمر الشعبي العام في المحافظات والمديريات خلال المرحلة المقبلة .

وعلى ذات الصعيد استمع رئيس المؤتمر الشعبي العام من رئيس هيئة الرقابة التنظيمية والتفتيش المالي إلى شرح عن مجمل أنشطة الهيئة في مجال الرقابة التنظيمية .

المؤتمر يجدد رفضه لتقرير فريق القضية الجنوبية

يناقش مؤتمر الحوار الوطني تقرير فريق القضية الجنوبية الذي رفض ممثلو المؤتمر الشعبي العام التوقيع عليه والذي اعدته رئاسة الفريق والذي يؤسس لمشاريع صغيرة في البلاد.. ويتناقض تماماً مع ما شددت عليه المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية وقراري مجلس الأمن الدولي (2014، 2051) من تأكيد حول الحفاظ على الوحدة اليمنية. وعلمت «الميثاق» من مصادر مطلعة انه رغم التوصل إلى اتفاق مع رئاسة الفريق على إجراء بعض التعديلات في التقرير إلاّ أن التقرير ظهر يوم أمس بصورة أسوأ مما كان عليه في السابق وبررت بعض قيادات الفريق ذلك بسقوط ما تم الاتفاق عليه اثناء الطباعة، وذلك في تهرب واضح من تنفيذ توجيهات رئيس الجمهورية رئيس مؤتمر الحوار الوطني القاضية بإعادة صياغة التقرير من جديد بما يتوافق ومبادئ المبادرة وقراري مجلس الأمن التي على ضوئها ينعقد مؤتمر الحوار الوطني والتي تضمنت نصوصاً صريحة تؤكد على الحفاظ على وحدة اليمن وأمنه واستقراره.. وجددت المصادر تأكيدها على تمسك المؤتمر الشعبي العام بموقفه السابق..

الجدير بالذكر ان التقرير تضمن مغالطات تاريخية وسياسية فاضحة، كما أنه يستنقص من عمل فرق الحوار الوطني الثمان والجهود الوطنية التي تبذلها لبناء اليمن الجديد، في الوقت الذي يسعى فريق القضية الجنوبية لنسف الحوار الوطني برمته.

مزيد من التفاصيل ص4

المدير التنفيذي للبنك الدولي لـ«الميثاق»:

الموازنة العامة للدولة في خطر وتعاني من عجز كبير

إذا كانت التعيينات في الجهاز الإداري للدولة تقسيم كعكة فيجب أن يكون هناك وقفة

كتب/ جمال مجاهد

أكّد المدير التنفيذي للبنك الدولي الدكتور ميرزا حسن الذي يزور بلادنا حالياً أن الموازنة العامة لليمن في خطر وتعاني من عجز كبير، وأنه يجب أن تكون هناك نظرة ووقفة تجاه التهافت من قبل الجميع على اقتسام كعكة المناصب والوظائف في الدولة والحكومة والذي أدّى إلى تضخّم الجهاز الإداري للدولة.

وقال المسئول الدولي الرفيع في حديث لـ "الميثاق" ردّاً على سؤال حول السباق بين الأحزاب السياسية على شغل الدرجات الوظيفية ما شكّل عبئاً إضافياً على الموازنة العامة للدولة، قال "إذا كانت التعيينات جزء من فاتورة استقرار بلد ولمن تعرض لظلم خلال الفترة الماضية أعتقد أنهم يستحقون التعويض إذا كان في إطار فاتورة معينة في الوقت الراهن، أما إذا كان بحسبة توزيع كعكة وكل الناس تريد أن تأكل منها بقدر ما تستطيع فيجب أن يكون هناك وقفة.. في هذه المرحلة بالنسبة لليمن كون الموازنة نفسها في عجز كبير".

محذراً من التضخم لأنه سيوجد صعوبة للحكومة القادمة في القدرة على التعامل معها، ونحن لا نريد للحكومة الجديدة أن يكون أمامها 50 مشكلة لا تستطيع حلها.. وقال: أعتقد أن المسئولية الاجتماعية والأخلاقية لمن يديرون هذا البلد هي أنه عندما يحدث نقل للسلطة تكون هياكل البلد كلها صحية أكثر مما تكون مريضة". وفي ردّه على سؤال حول وجود ضغوط دولية على حكومة الوفاق الوطني لرفع الدعم عن المشتقات النفطية أجاب الدكتور ميرزا حسن "أعتقد أن الوقت الحالي حرج جداً لكي تقوم الحكومة بأي رفع للدعم عن المشتقات النفطية. الوقت غير مناسب ونحن لا نريد همّاً آخر،

لدينا حوار وطني شامل يجري ولا نريد أن نخلق مشكلة إضافية، وحقيقةً الحكومة لديها أمور وملفات ساخنة جداً ونحن لا نريد أن تسخن الأمور أكثر. في نظري وأنا لا أتكلم نيابةً عن صندوق النقد الدولي ولكن كبنك دولي أعتقد أن الأمور يجب أن تدار بهدوء وعقلانية في هذه المرحلة الحرجة والمهمة من تاريخ اليمن".

واختتم المدير التنفيذي للبنك الدولي تصريحاته بقوله "لكن أنا في النهاية حقيقةً متفائل جداً.. في اليمن كل شخص يملك السلاح، ودرجة الأمية عالية، إلا أن الطريقة التي تعاملوا بها في التغيير كانت حضارية جداً مقارنةً بدول الربيع العربي الأخرى، وهذه حقيقة تسجّل لليمنيين".

كلمة الميثاق

خط أحمر

المواطن اليمني الذي أوصلته إفرازات الأزمة وأحداثها إلى أوضاع وظروف غير مسبوقة في صعوباتها الاقتصادية، بحيث بلغت أحوال حياته المعيشية والخدمية حدوداً لا تطاق مثقلة كاهله بأوزار أحمال هدت حيله ولم يعد قادراً على إضافة المزيد منها، ففي وقت كان ينتظر تخفيفها في ايجاد حلول ومعالجات تضع حداً لمعاناته من حكومة انبثقت من تسوية سياسية لمبادرة تحظى برعاية من الأشقاء في مجلس التعاون الخليجي ودعم من الأصدقاء في المجتمع الدولي، حددت مهامها وواجباتها ووظائفها، إدارة مرحلة انتقالية، يجري فيها تنفيذ بنود المبادرة الخليجية وآليتها وإنجاحها والسير بها في طريق تنتهي ببلوغ اليمنيين بر الأمان، وهذا ما يفترض أن يكون، لكن الحكومة لم تكن كذلك، لأسباب وعوامل ترتبط بتوجهات أجندة بعض الأطراف السياسية التي بما أفتعلته من أزمات في الماضي مسؤولة عما وصل إليه الوطن وأبنائه..

وها هي اليوم تمضي في اتجاه معاكس لكل ما يتطلع إليه شعبنا من التوافق ليجد نفسه ينتقل من سيئ إلى أسوأ سياسياً واقتصادياً وأمنياً وهذا كله ناتج عن سلوكيات وممارسات تلك الأطراف التي من موقعها في الحكومة تسعى للاستحواذ على الثروة والسلطة، وحتى يتحقق لها ذلك عملت على إفشال كل الجهود الرامية لاخراج اليمن مما هو فيه..

وها هم أبناء اليمن على موعد مع جرعة جديدة من حكومة باسندوة، وهي جرعة لن تقضي على أية أمل في تغيير الظروف والأحوال فحسب، بل وأية امكانية للخروج من بوتقة الأزمة التي ضاعفت مآسيها سوء إدارة هذه الحكومة التي لا ندري ما الذي يجعلها تقدم على مثل هذه الجرعة القاتلة في هذا الوقت بالذات، وكأن التدهور الشامل المعيشي والخدمي والصحي والتعليمي الذي انتجته سياساتها لا يكفي بعدما أكدت مؤخراً تقارير المنظمات الدولية أن اليمن هي الأسوأ بين دول العالم لاسيما في ما يتعلق بالأوضاع الإنسانية، وقس على هذا بقية المجالات التي كان يجب أن تواجهها وتحد من تدهورها تفاجئنا الحكومة باعتزامها تنفيذ جرعة جديدة من خلال رفع الدعم عن المشتقات النفطية والتي ستنعكس على أوضاع الناس سلباً.

إن على كافة الشرفاء والمخلصين الحريصين على اليمن وأمنه واستقراره الوقوف بحزم في وجه هذه السياسة الكارثية لحكومة باسندوة التي تمادت في فسادها المالي والإداري، إلى مستوى غير مسبوق، وتسعى إلى قيادة البلاد إلى ما لا يحمد عقباه وإلحاق المزيد من الخراب والدمار والفوضى جراء هذه السياسات الخاطئة، خصوصاً وبطون اليمنيين لا تحتمل خواءً أكثر، فالجياع لا يلامون على أي شيء يقدمون عليه، لأن الجوع كافر وعلى أولئك الذين يقفون وراء نهج الحكومة أن يعوا أن الشعب مازال يتذكر مزايداتهم تجاه الجرع في فترة لم يكن الوضع الاقتصادي والمعيشي سيئاً كما هو الآن، لذا نتمنى على الحكومة ألا تكابر وتأخذها العزة بالاثم، ونقول لها إن المساس بلقمة عيش اليمنيين خط أحمر !!

بعدما فقدوا الثقة بالحكومة

المانحون ينسحبون

اعتبر مانحون تعهدات مؤتمر لندن هي نفس تعهداتهم في مؤتمر الرياض

بلادنا تفشل في تحقيق أهداف الألفية

تدخل اليمن منعطفاً خطيراً في أوضاعها الاقتصادية بعد التطورات المخيفة التي اعترفت بها حكومة الوفاق برئاسة باسندوة في اجتماع المتابعة الفني الثاني لمؤتمر المانحين الذي عقد الأربعاء في العاصمة صنعاء.

حيث اعترفت الحكومة بتغيير مواقف الدول والمنظمات الدولية المانحة تجاه بلادنا بشكل مخيف وغير مسبوق، ويشير الى وصول الدول والمنظمات المانحة الى قناعة تامة بعدم تبديد أموالهم ومنحها لحكومة فاشلة بامتياز..

بيد أن الأخطر من ذلك -أن بعض المانحين اعتبروا وبحسب وثيقة حكومية أعدتها وزارة التخطيط -أن تعهداتها القديمة التي أعلنتها عام 2006م هي نفس التعهدات التي أعلنتها في مؤتمر الرياض عام 2012م، والأسوأ من ذلك أن بعض المانحين اعتبروا تعهداتهم قروضاً وليست منحاً أومساعدات..

تفاصيل ص 17